

تاريخ القبول: 2024/10/25

تاريخ الإرسال: 2024/05/20

تاريخ النشر: 2024/10/30

المجتمع المدني والإدماج المهني للشباب في الجزائر
دراسة ميدانية لعينة من جمعيات الشباب بولاية تمنراست.
Civil society and integration professional of youth
in Algeria
A field study a sample of youth association in
Tamenrasset.

أحمد بلحنيش.

جامعة تامنغست (الجزائر)، beahmed1969@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تفعيل وتنشيط الدور التنموي للمجتمع المدني، من خلال دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات المهتمة بالشباب، والتي تتواجد في المناطق المحلية وغايتها لعب دور المنسق بين الشباب وإدماجهم المهني في مختلف النشاطات المهنية. وهذا بخلق روح المبادرة والاستقلالية لدى الشباب ولعب دور المسهل وإدارة الحوار بين الشباب البطال وباقي مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي. ومن اهم نتائج الدراسة هناك وعي بأهمية الانتقال من الاطار الفردي في عملية الادماج المهني الى اطار اجتماعي منظم او شبه منظم، يهدف الى حل المشكلات الاجتماعية فردية كانت او جماعية، ومنه امسى الادماج المهني في مجال الفعل الجموعي شريك لمؤسسات الدولة في مجال سياسة التشغيل والتنمية بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: مجتمع مدني، جمعيات الشباب، سوق العمل، إدماج مهني.

Abstract:

This study aims to activate and revitalize the developmental role of civil society, through a field study of a sample of associations interested in youth, which are present in local areas and whose goal is to play the role of coordinator between youth and their professional integration into various professional activities. This is by creating a spirit of initiative and independence among young people, playing the role of facilitator, and managing dialogue between unemployed youth and the rest of society's economic and social institutions at the local level. One of the most important results of the study is an awareness of the importance of moving from the individual framework in the process of professional integration to an organized or semi-organized social framework aimed at solving social problems, whether individual or collective. Professional integration in the field of collective action has become a partner of state institutions in the field of employment policy and development in general.

Keywords: civil society ; Youth associations; Labor market; Professional integration.

المؤلف المرسل: أحمد بلحنيش، الإيميل: BEAHMED1969@GMAIL.COM

1. مقدمة:

طالما ان التنمية غايتها الاساسية هي الإنسان وليس فقط هو وسيلة لتحقيقها، فهي ملزمة بتوفير الحاجات الاساسية (فسيولوجية - الأمن - الانتماء...)، والفشل في تحقيق هذه الحاجات يعني الفشل في الوصول للتنمية المنشودة، وغالبا ما يرتبط موضوع التنمية بالتنمية الاقتصادية دون غيرها، اذ عادة ما تعتبر نتيجة لها

وان كانت الدراسات تثبت عكس ذلك. ومع هذا نحاول التركيز على التنمية الاقتصادية كمتغير مهم في تبيان نمو المجتمعات ورفقيها. وكمؤشر على نجاح التنمية الاقتصادية نأخذ تطور منحى البطالة وتعرجاته، خصوصا ان هناك اجواء من الثقة المتجددة في المعطيات الاقتصادية الجزائرية، تمثلت مظاهرها في ارتفاع الدخل الوطني والإيرادات عامة وزيادات في الاجور وإنشاء لأول مرة منح للبطالة مع الرفع من قيمتها المالية، الامر الذي يوحي بتحقيق تنمية اقتصادية فعالة وان كان مرتبط بما جرت عليه العادة من ارتفاع ملحوظ في مداخيل النفط. وحتى تكون سياسة التشغيل في الجزائر اكثر فاعلية مما يمكنها من امتصاص الآلاف من الشباب خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، يجب ألا يتم الاعتماد على الدولة ومؤسساتها فقط، بل يجب اشراك منظمات المجتمع المدني. هذا الاخير اصبح يساهم من خلال منظماته والتي تشكل الجمعيات محورها الأساس، في اشباع حاجات المجتمع وحل المشكلات التي تعترضه، كما يمارس نوع من الرقابة على الدولة من خلال مجموعة من الضوابط تستخدم في حالة استعمال الدولة لسلطاتها بطريقة تعسفية، كما يعمل على قبول الاختلاف والتنوع في المجتمع. القول بمجتمع مدني، لا يعني إضعاف الدولة وإلغاء دورها الاجتماعي، بل يجب التكامل بينهما في ظل دولة عصرية تضمن التمتع بالحقوق وممارسة الحريات وأداء الواجبات لمواطنيها.

والجزائر بعد دستور فيفري 1989 ومن خلال الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حملها، عرفت حركية نشطة في مجال المجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بالحركة الجمعوية، فقد شهدت انفجار رهيبا في مجال تأسيس وتكوين الجمعيات بمختلف انواعها وأشكالها، بغية المشاركة في عملية التنمية ومساعدة المجتمع عامة على حل مشاكله. فبحكم قربها من المجتمع المحلي وتشكلها في

اطاره، فهي ادرى بما يواجهه المواطن من تحديات في حياته اليومية. ومن بين اهم التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية مشاكل الشباب البطال وخاصة خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، والاضطراب على مستوى التشغيل. ففرص العمل قليلة في اغلب مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولم تواكب التطور الحاصل في مجال التكوين العلمي والمهني، والذي عملت الدولة على تطويره منذ الاستقلال. حين نتأمل سوق العمل في الجزائر نجدها سوقا تميل الى الركود نسبيا اكثر منها ميلا الى سوق محكمة، ففرص العمل المتاحة فيها لا تتناسب وتزايد عدد الباحثين عن العمل، خاصة من ذوي المستوى العلمي المرتفع (خريجي الجامعات) بالرغم من المجهودات الجبارة التي تبذلها الجزائر في مجال تشغيل الشباب وخلق آليات ومشاريع متنوعة من اجل الاستخدام الامثل للموارد مما يخدم تحريك سوق العمل الراكدة. رغم هذه المجهودات تبقى الحاجة ماسة الى مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات من اجل تقديم الاضافة الى هذه الآليات بحكم انبثاقها من الوسط الاجتماعي للشباب واحتكاكها المباشر به. وهو ما قد يمكنها من التفاعل مع طموحاته وما يستلزمه من مشاريع وخطط عمل، هذا بالإضافة الى ما تقوم به من عمل جواربي يستأنس به الشباب البطال.

1.1 الإشكالية البحثية:

وانطلاقا من النقاط السالفة الذكر ومن اهمية دور المجتمع المدني في خلق روح المبادرة والاستقلالية ولعب دور الوسيط المسهل وإدارة الحوار بين الادارة المحلية والشباب البطال، من اجل التوجه نحو تحقيق ادماج مهني فعال للشباب، وللبحث في هذا يتبلور تساؤل اساسي يتمثل في:

كيف تعمل الجمعيات النشطة في مجال الشباب على تحقيق ادماج مهني للشباب البطال؟ وما هي الآليات التي تمكنها من المشاركة في سياسة التشغيل؟

2.1. منهج الدراسة:

وفي اطار الوقوف عن المجهودات المبذولة والتحديات والمعوقات التي تعترض نشاط المجتمع المدني في اطار دعم مؤسسات الدولة في سياسة التشغيل، تأتي هذه الدراسة الميدانية لعينة من الجمعيات الشباب من اجل البحث عن الاستفادة من الفعل الجماعي المهتم بالشباب، من خلال الاجابة عن التساؤل الرئيسي المثار بشكل موضوعي، اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي.

3.1. اهداف الدراسة:

بناءا على التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال التنمية، وما ينجر عنها من انعكاسات على المجتمع عامة والشباب البطل خاصة. تسعى هذه الدراسة الى تفعيل وتنشيط الدور التنموي للجمعيات المهتمة بالشباب، والتي تتواجد في المناطق المحلية وغايتها لعب دور المنسق بين الشباب وإدماجهم المهني وهذا من خلال تحقيق الاهداف التالية :

أ- خلق روح المبادرة و الاستقلالية لدى الشباب ولعب دور المسهل وإدارة الحوار بين الشباب البطل وباقي مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي. من اجل التوجه نحو الادماج المهني الفعال للشباب الذي يتمشى ومتطلبات البيئة المحلية.

ب- خلق رؤى بعيدة المدى (أهداف، تحديد الاحتياجات، البرامج، التطبيق والتقييم) تعتمد على هيكليّة محكمة تشمل جميع جوانب الادماج المهني بما يخدم تطلعات الشباب.

ج- تحقيق تأطير ومرافقة فعالة للشباب البطل. حتى لا ينحرف عن جادة الصواب بحكم ان البطالة ام الرذائل، وما ينجر عليها من انحراف الى اعمال غير شرعية

كالمخدرات - السرقة - الهجرة غير الشرعية... وغيرها.

2. المجتمع المدني.

1.2 مفهوم المجتمع المدني:

قد تعددت الرؤى والاختلافات بين الفلاسفة والمفكرين الذين ساهموا في تطور استعمالات مفهوم المجتمع المدني من عهد لعهد آخر، حسب ما ينسجم مع حاجة كل عهد ومرحلة تاريخية عايشها هؤلاء. ولم يقتصر الخلاف حول تعريف المجتمع المدني، بل نجد أنه قد تعداه إلى مكوناته والأدوار التي يلعبها. لذا تعددت تعريفاته فيما بين علماء الاجتماع وعلماء السياسة، فهناك من المفكرين من يرى بأن التوصيف الدقيق للمجتمع المدني يمر عبر فصله عن المجتمع السياسي وتمييزه منه، فإذا كان المجتمع السياسي يشمل كل المؤسسات والأجهزة والمنظمات المركزية، أي جميع المؤسسات الحكومية على اختلاف مستوياتها والمكرسة لبسط سلطان الدولة، بما تتضمنه من اجبار مادي فإن المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، وتعمل باستقلالية عن الدولة¹.

أما الكاتب "محمد مصلح" فيعرف المجتمع المدني بربطه بالتنظيمات التطوعية إذ يقول "يتعلق المجتمع المدني بخليط من المؤسسات التي تشمل الاتحادات، النوادي الجمعيات الخيرية المنظمات الدينية وغير ذلك من المجموعات التي تتفاعل وتتواصل فيما بينها بروح من المدنية والتسامح، حيث يكون هذا التفاعل غير ناجم عن مصلحتها الذاتية فقط وإنما عن الصالح العام أيضاً"². أما المفكر محمد عابد الجابري، فيرى أنه مهما كان الخلاف ودار النقاش حول تعريف المجتمع المدني فإن المسلم به وليس محل خلاف، هو أن المجتمع المدني أولاً وقبل

كل شيء "مجتمع المدن " وان مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي اذن مؤسسات ارادية، او شبه ارادية يقيمها الناس وينخرطون فيها، وذلك على النقيض تماما مع مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات "طبيعية " يولد الفرد منتما اليها، ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والطائفة³. فيما نجد الاستاذ "الحبيب الجحاني " فيعرف المجتمع المدني بأنه "مجتمع مستقل الى حد بعيد عن اشرف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي والحماسة من اجل خدمة المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة"⁴. ويذهب الكاتب في طرحه الى عدم اعتبار المجتمع المدني مجتمع الفردانية، بل هو مجتمع التضامن والتسامح الحوار مع الاخر، واحترام الرأي المخالف ،لما يتضمنه من شبكة واسعة من التنظيمات المهنية والجمعوية.

والعلاقات في المجتمع المدني هي افقية وليست عمودية، اذ يرى ان ابرز معوقات تطور المجتمع المدني في البلدان العربية، هو طغيان العلاقات الرأسية، من رأس الدولة الى رأس الحزب ورأس العشيرة ورأس الاسرة.

ورغم التباين بين المفكرين فيما يخص تعريف وتحديد مفهوم المجتمع المدني، إلا أنه بالمجمل يمكننا تعريفه، بأنه مجتمع يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ويتكون من مجموعة من المنظمات المدنية غير الحكومية، وغير الربحية، وهي قائمة على اساس التطوع ومشاركة المواطنين. ويساهم المجتمع المدني في اشباع حاجات المجتمع وحل مشكلاته، كما يمارس نوع من الرقابة على الدولة من خلال مجموعة من الضوابط تستخدم في حالة استعمال الدولة لسلطتها بطريقة تعسفية كما يعمل على قبول الاختلاف والتنوع في المجتمع. ان هذه القيم والمبادئ اذا تم العمل بها وترسيخها في المجتمع فإنها تعمل على انبعاث مجتمع مدني قوي وفعال في تحقيق

اهدافه. والقول بمجتمع مدني قوي، لا يعني اضعاف الدولة والإلغاء النهائي لدورها الاجتماعي، بل يجب التكامل بينهما في ظل دولة عصرية، تضمن التمتع بالحقوق وممارسة الحريات وأداء الواجبات.

2.2 . منظمات المجتمع المدني:

هناك مكونات للمجتمع المدني تم التوافق عليها عالميا، وهناك مكونات أخرى تم استبعادها مع بداية الالفية الثالثة، نتيجة النقاش والجدل الذي اثير حولها اذ اصبحت تشكل مجالات مستقلة بذاتها ولها اهتمامات خاصة بها تختلف في غاياتها مع غايات المجتمع المدني كالأحزاب مثلا. ويقدم لنا الأستاذ "مدحت ابو النصر"، مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني، تتجلى ابرزها في كل من الجمعيات الاهلية، النقابات المهنية، النقابات العمالية، الاندية الرياضية، اندية اعضاء هيئة التدريس بالجامعات، اتحادات رجال الاعمال، الاتحادات الطلابية و الحركات الكشفية⁵.

3.2 مفهوم جمعيات الشباب:

قبل التعرض الى تعريف مفهوم جمعيات الشباب، لا بأس ان نتطرق الى اهم التعاريف التي خصت بها كلمة جمعية بصفة عامة، وفي هذا الصدد يعرف "مدحت ابو النصر" الجمعية بأنها "منظمة اجتماعية لا تهدف الى الربح والعمل فيها يقوم على اساس تطوعي، وتهدف الى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج اليها المجتمع، ويتاح لأعضاء هذه الجمعية وللناس في المجتمع الاشتراك في جميع مراحل عمل هذه الجمعية"⁶ وهذا يعني ان الجمعية لا تسعى الى الربح، وعملها تطوعي يعتمد على مشاركة المواطنين في تحقيق اهدافها.

أما " Yves Chevalier " فيعرف الجمعية بأنها "تدل بالمعنى الضيق للكلمة على تجمع شخصيين او أكثر، ويضعون بصفة مشتركة ومستمرة، معارفهم ونشاطاتهم في هدف غير تقاسم الارباح والفوائد، فقاانونيا الجمعية تتعارض وفكرة

اغناء الاعضاء. اما بالمعنى الواسع للكلمة فالجمعية تعني كل تجمع مهما كان شكله وهدفه⁷. كما نجد هناك من يعرف الجمعية بكونها "منظمة اقيمت اساسا بواسطة افراد مهتمون بالجهود التطوعية، وأنهم منظمين على اساس ان الجمعية ليست للانتفاع او للاكتساب، وهي مساندة بالإعانات التطوعية من خلال اموال ثابتة وكل نوع من تلك الجهود يعتمد بوجه خاص من الفلسفة الديمقراطية، كما ان البرنامج المعمول به غالبا ما يكون من" ⁸. من خلال التعاريف المتنوعة والمختلفة للجمعية، يتضح لنا انها تقوم على مجموعة عناصر اساسية تتمثل في كل من التنظيم، التطوع، والهدف الذي ليست غايته تحقيق الربح.

أما فيما يخص مفهوم جمعيات الشبابية في هذه الدراسة فنعرفها اجرائيا بأنها المنظمات الاجتماعية التطوعية والتي لا تهدف الى الربح، وأخذت على عاتقها عملية الاهتمام بالشباب والعمل على مرافقته حتى يحصل على نصيبه من الخير في الحياة، وبالتالي يندمج مهنيا واجتماعيا في المجتمع، وكما تعمل على تشجيع وتنشيط وتفعيل المهارات الفنية والمهنية لدى الشباب، وتطوير المعارف والاستثمار فيها وإرساء آليات التحسيس والتوعية بأهمية الاهتمام بالشباب والبحث عن ادماج مهني فعال يتماشى وسياسة التشغيل في الجزائر.

3. سوق العمل في الجزائر:

ان المتتبع لتطور سوق العمل في الجزائر والتمعن في السياقات التاريخية التي مر بها في الجزائر، نجده سوقا يميل الى الركود اكثر منها ميلا الى سوق محكم، فرص العمل المتاحة فيه لا تتناسب وتزايد عدد الباحثين عن العمل. فعداة الاستقلال كانت نسبة البطالة مرتفعة ولم يستطع القطاع الاقتصادي الوطني المسير ذاتيا آنذاك ان يمتص عدد البطالين، وهذا لأسباب يعرفها العام والخاص. غير انه بعد ذلك وبداية من سنة 1966 وفترة تأسيس الشركات الوطنية وكذا تأميم الشركات الأجنبية، بدأ سوق العمل ينتعش شيئا فشيئا ليصل خلال فترة السبعينات الى سوق محكم، عدد المناصب الشاغرة فيه اكبر بكثير من طالبي

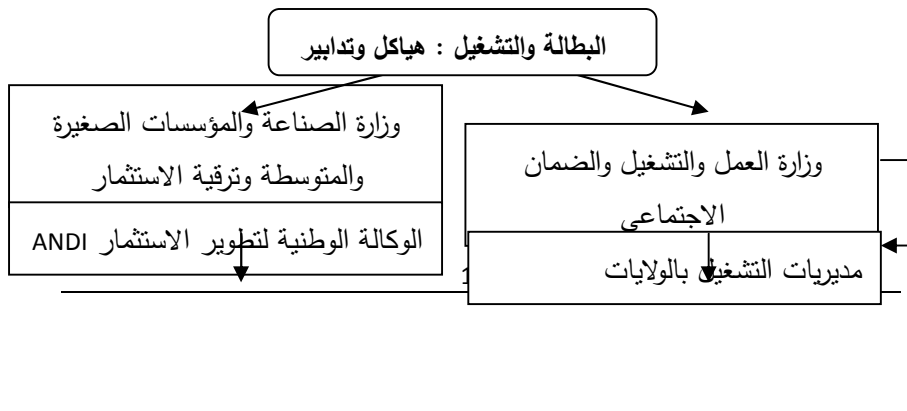
العمل، ليبلغ ذروته مع بداية تجسيد الثورات الثلاث الصناعية والزراعية والثقافية وفق تبني استراتيجية نمط الاقتصاد الاشتراكي. غير انه نتيجة السياسة الاجتماعية والرعاية للدولة وربطها بالاقتصاد، كالتدخل في تحديد الاسعار، بالإضافة الى " ان ارتباط مؤسسات القطاع العام بالمركزية الادارية ادى الى تعطل في اتخاذ القرارات ونقص التنسيق بين مختلف القطاعات والأنشطة الانتاجية والتسويقية"⁹. كل هذا ادى الى ضعف اداء القطاع العام رغم اصلاحات اعادة الهيكلة وقوانين استقلالية المؤسسات، ومع انخفاض اسعار النفط ازداد الوضع الاقتصادي والاجتماعي تأزما بداية من منتصف الثمانينات، معلنا بأحداث اكتوبر 1988 فشل التجربة التنموية في الجزائر، ليتحول سوق العمل في الجزائر بعدها الى سوق راكدة. مما فتح المجال لإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية اتى بها دستور فيفري 1989، تمثلت سياسيا في الانفتاح على التعددية الحزبية، واجتماعيا في فتح الابواب للحركة الجموعية، بينما اقتصاديا فتمثلت في الانفتاح على اقتصاد السوق وفتح المجال لخصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية. غير ان هذه الإصلاحات خاصة السياسية منها، انجرت عليها ازمة امنية كادت تعصف بالدولة، ليعرف سوق العمل في الجزائر ركود تام خلال فترة التسعينات، كنتيجة لفشل التنمية ووقوع الدولة الجزائرية تحت وطأة المؤسسات المالية العالمية من خلال المديونية الخارجية، وما تضعه هاته المؤسسات من شروط لتقديم المساعدات.

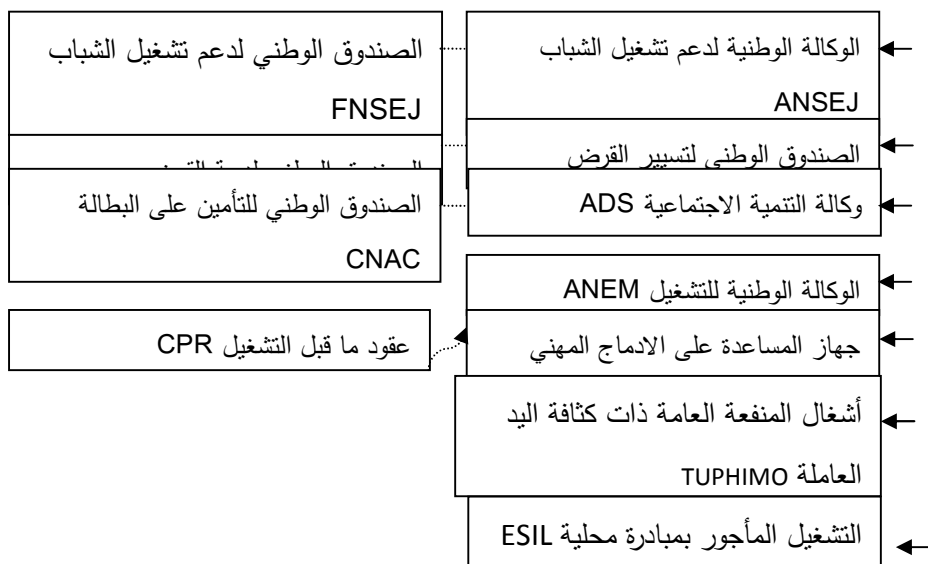
وبما ان التنمية غايتها الاساسية هي الإنسان وليس فقط هو وسيلة من وسائل تحقيقها، فهي ملزمة بتوفير الحاجات الاساسية للفرد في المجتمع (فسيولوجية - الامن - الانتماء - الترقى في المستوى المعيشي). والفشل في تحقيق هذه الحاجات يعني الفشل في الوصول للتنمية المنشودة. وغالبا ما يرتبط موضوع التنمية بالتنمية الاقتصادية دون غيرها، وعادة ما تعتبر نتيجة لها وان كانت الدراسات تثبت عكس ذلك، ومع هذا نحاول التركيز على التنمية الاقتصادية كمتغير مهم في تحديد مدى الاندماج المهني للشباب في المؤسسات الاقتصادية بمختلف انواعها وأشكالها القانونية في الالفية الجديدة. وك مؤشر على نجاح التنمية الاقتصادية نأخذ تطور منحى البطالة صعودا ونزولا، و"معدل البطالة يرتبط بالمقابل بمعدل

التشغيل، بكل من تطور حجم السكان واليد العاملة في سن النشاط والنمو الاقتصادي¹⁰.
ففي بيانات مجتمعة من الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر ووزارة المالية في سنة 2010 "كانت اليد العاملة النشطة 10812000 بينما كانت اليد العاملة المشغلة 9735000 فمعدل التشغيل 27.2% في حين انخفض معدل البطالة من 30% سنة 2000 الى 10% سنة 2010¹¹.

اول ما يمكن ملاحظته من قراءة هذه الارقام هو الحجم الكبير لمعدل البطالة سنة 2000 في حين انخفض بصورة مذهشة الى 10% سنة 2010، وهذا لايعود الى النمو الاقتصادي بقدر ما يعود الى الطفرة التي حدثت في اسواق النفط وارتفاع اسعاره الى ارقام قياسية. ومن المؤشرات التي تثبت ذلك التقارير الاعلامية اليومية الوطنية بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حول تزايد ظاهرة البطالة. ومن المؤشرات الاخرى على ارتفاع نسب البطالة هو الاكتظاظ الذي عرفته مكاتب العمل، للتسجيل كطالبي عمل بمجرد الاعلان عن منحة البطالة. هذا الركود النسبي في سوق العمل لا يعكس المجهودات الجبارة التي تبذلها الدولة في مجال التشغيل عامة وتشغيل الشباب خاصة من اجل مضاعفة فرص العمل. فسياسة التشغيل في الجزائر " تقوم على ركيزتين: ترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية، وترقية دعم الشغل المأجور، والى جانب مختلف الهياكل المركزية والمحلية المنشأة بغرض دعم التشغيل، ثم انشاء وزارة للشغل باسم - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي - والتي اسندت اليها مهام التشغيل منذ عام 2001¹². والتي تضع برامج للتنمية يتم من خلالها انشاء مناصب عمل. ومن الاليات والتدابير المعتمدة في الجزائر، من اجل انشاء مناصب العمل نجد الشكل التالي يوضحها كما يلي :

الشكل رقم 01 : هياكل وآليات مكافحة ودعم التشغيل في الجزائر.





المصدر: رحيب حسين، 2012، ص 140.

من هذا الشكل يتضح ان هناك آليات وتدابير ضخمة استحدثتها الجزائر لتحريك سوق العمل، بما يتماشى وخلق فرص العمل للشباب من اجل احداث توافق بين سوق العمل وخريجي الجامعات والتكوين المهني، ومن ثمة المساهمة في التنمية المحلية والتنمية العامة للبلاد. غير ان مواجهة هذه التحديات تتطلب تضافر جهود الجميع بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، خاصة الحركة الجمعوية من اجل تحديد توجهات الاستثمار، لكن هل تملك الجمعيات القدرات للمشاركة في ذلك؟. هذا ما سنحاول معرفته في تحليل ومناقشة افكار رؤساء الجمعيات الشبانية.

4. الجانب الميداني للدراسة:

1.4 عينة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على العينة القصدية وهي التي تحقق شروط البحث من الاقدمية في التأسيس والممارسة الفعلية للعمل الجماعي. والجدول التالي يبين هاته الجمعيات الشبابية النشطة في مجال الشباب بولاية تامنغست، مع رقم الايداع وتاريخ التأسيس.

جدول رقم 01 : الجمعيات الشبابية عينة الدراسة.

الرقم	اسم الجمعية	مقرها	رقم وتاريخ الاعتماد
1.	جمعية تشغيل الشباب	وسط المدينة تمنراست	90/035 في 14/11/1990
2.	جمعية النشاطات الشبابية للمركب الرياضي انكوف	حي انكوف-بلدية تمنراست	11/103 في 28/12/2011
3.	جمعية إطارات الشباب	سرسوف تمنراست	90/024/ في 16/07/1990
4.	جمعية ترقية وإدماج الشباب	دار الشباب سرسوف	90/029 في 28/10/1990
5.	جمعية اشراف لرعاية الشباب والطفولة	دار الشباب هواري بومدين تمنراست	03/009 في 04/02/2003
6.	الجمعية الولائية لرعاية الشباب لولاية تمنراست	المجمع الثقافي بتمنراست	00/053 في 06/11/2000
7.	جمعية إشعاع للأنشطة الثقافية والعلمية للشباب	حي أدران-بلدية تمراست	08/014 في 31/08/2008
8.	الجمعية الشبانية منبر المستقبل	بلدية تمرراست	11/010 في 31/01/2011
9.	جمعية الغد المشرق	دار الشباب هواري	11/026

2008/11/04 في	بومدين تمنراست	للترقية الشبانية	
97/006 في	أديان تمنراست	جمعية السلام الحرفية	10.
1997/01/06		لصناعة الجلود أديان	

المصدر: من إعداد الباحث.

2.4. مناقشة وتحليل الموضوع:

إذا كانت الفعالية هي ان تعمل العمل الصحيح والسليم، والكفاءة ان تعمل بطريقة صحيحة، فما هي وسائل الاسترشاد والتوجيه لدى الجمعيات الشبانية، لرفع التحديات التي تعترض الاعمال وتطوير مستوى ادائها، وتحقيق الاهداف المعلنة في قوانينها الاساسية، وبالتالي الاستمرارية في ممارسة نشاطها، مما يحقق ادماج مهني فعال. هذا ما سيتم التعرف عليه من خلال الدراسة التحليلية باستعمال تقنية تحليل المحتوى للمقابلات التي تمت مع رؤساء الجمعيات للنقاط التالية:

1.2.4 الفعل الجماعي والمعوقات التي تعترض تنفيذه:

من خلال تحليل فئات الاجوبة المتحصل عليها من خلال المقابلات مع رؤساء الجمعيات الشبانية، يتم التعرض الى أهم الأعمال والنشاطات التي تقوم بها الجمعيات من اجل بلوغ اهدافها، ثم التعرف على مختلف المعوقات التي تعترض نشاطهم، والاقتراحات المقدمة للحد من هذه المعوقات وإجراءات تفاديها.

أ. **الفعل الجماعي:** بتأمل فئات الاجوبة، يتم التمييز بين نوعين من الاعمال التي تمارسها الجمعيات الشبانية، النوع الاول يتمثل في تقديم مساعدات مادية وهي تمثل اعلى نسبة من اعمال الجمعيات، ان كان يغلب عليها الطابع المناسباتي تتمثل هذه المساعدات في تقديم إعتمادات مالية، او تزويد الشباب ببعض وسائل العمل خصوصا في مجال الاعمال الحرفية. وبعد التعرف على المساعدات المادية التي تقوم بها الجمعيات الشبانية المهتمة بالشباب، فإن فئات الاجوبة المتحصل من خلال

اللقاءات مع رؤساء الجمعيات تبين نوع ثاني من النشاطات يتمثل في المساعدات المعرفية والمعنوية لشباب، وهذا من اجل تغيير اوضاعهم ورفع معنوياتهم لتحقيق التكيف الاجتماعي والادماج المهني، كجزء من تنمية المجتمع مما يدعم عملية التماسك الاجتماعي ويقويه. وبالقراءة في اتجاه أعلى نسبة من النشاط تعبر عن تنظيم أيام وتظاهرات تحسيسية للتعرف بالاليات والتدابير التي توفرها الدولة للشباب في مجال التشغيل وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمقاولاتية. ونلاحظ ان مثل هذه النشاطات التي تجمع بين المساعدات المادية والمعرفية، اذ بواسطتها يمكن الشباب التعرف على المستجدات التي تحدثها الدولة في سوق العمل، وكذا التعرف على طرق التمويل المادي لبرامج ومشاريع الشباب الخاصة. كما ان توفير درجة توعية مرتفعة لدى الشباب تجاه الاهتمام بالتكوين المهني، بما يسمح بتطوير طاقات الشباب والخدمات لتتماشى مع احتياجات كل من يطرق ابواب الشغل. ثم نقرأ في النسبة التي تليها مباشرة، نجد نشاطها يتمثل في فتح ورشات تكوينية وهذا على مستوى مقر الجمعيات وأخرى بالشراكة مع بعض المؤسسات الرسمية (مراكز التكوين المهني)، وتتوزع هذه الورشات في الحرف التقليدية كالنحت على الاحجار والطرز والخياطة وكذا الاهتمام بتكوين الشباب في الحلاقة وغيرها من المهن. وعموما فان هذه المساعدات المعرفية تدخل في اطار تنمية قدرات العملاء وخلق المشاركة الايجابية بينهم للمساهمة في تحسين ظروفهم وحل مشاكلهم، ومنه تطوير شخصيتهم مما يمنحهم القدرة على التنمية، والكل يؤدي الى ادماج مهني فعال.

وعموما فان الاعمال والنشاطات المادية المعرفية والمعنوية التي تقوم بها جمعيات الشباب موضوع الدراسة؛ التي تقدم للأفراد بغرض مساعدتهم على تنمية قدراتهم، والوصول الى تحقيق علاقات مرضية ومستويات ملائمة من الحياة والاندماج المهني في اطار امكانيات واحتياجات المجتمع هي التي تنعكس بالإيجاب على الشباب

عامة. غير ان عمل الجمعيات الشبابية قد تشوبه بعض المعوقات التي تؤثر على هذا النشاط، وهو ما نتعرض له في العنصر التالي:

ب. معوقات نشاط الجمعيات الشبابية:

ان عمل الجمعيات الشبابية شأنها شأن باقي منظمات المجتمع المدني، تبقى معرضة للإصابة بقيود على حركتها ونشاطها، لذا فهي تواجه معوقات عديدة تحول دون تحقيق اهدافها. وللتعرف على هذه المعوقات التي تعرقل عمل الجمعيات الثقافية موضوع الدراسة، ومن خلال القراءة في فئات الاجوبة، يمكننا ان نميز انواع من الصعوبات التي تظهر في صعوبات تتعلق بإدارة العمل و عراقيل تتعلق بالموارد، وعراقيل اخرى تتعلق بالعلاقة مع الادارة (الدولة).

وبناء عليه نقرأ في فئة الاجوبة اعلى نسبة مئوية، تعبر على ان المعوقات التي تؤثر على نشاط الجمعيات، العمل وفق الامكانيات الخاصة، دون وضع الخطط المدروسة. وهنا نلاحظ وعي رؤساء الجمعيات الشبابية بأهمية العمل وفق الاساليب الادارية التي تستخدم في ادارة الاعمال، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الاسلوب البيروقراطي، اسلوب الادارة بالمشاركة وأسلوب الادارة بالأهداف....، كما انها ترى اهمية وضع الخطط المدروسة؛ وهنا تجدر الإشارة الى عملية التخطيط الاستراتيجي التي تشمل تطوير الرؤية المستقبلية للجمعية الشبابية، وتساعد على تحديد اولويات العمل ومجالات الانشطة التي تحقق هذه الرؤية. وتحقيق كل هذا يتطلب توفر متخصصين في علوم الادارة والتسيير وهو ما تفتقده هذه الجمعيات محل الدراسة، الامر الذي يعرقل ويصعب من ممارسة الجمعيات لنشاطها ويحد من بلوغ الاهداف. وفي السياق ذاته نجد فئة الاجوبة التي تليها مباشرة تعبر عن معوقات تتعلق بالموارد في شقيها المادي والبشري، وهي تطالب بفتح الاستثمار باسم الجمعيات حتى تخفف من عبئ الموارد المادية. وهنا لا بد

الإشارة الى بعض المعتقدات الخاطئة التي تربط بين كثرة مصادر التمويل وتحقيق الاهداف، اذ تجدر الإشارة الى اهمية الموارد المعنوية والتي تتمثل في وجود التأييد والدعم من المجتمع المحلي ومؤسساته، والذي يقع على هيئة المتطوعين من اجل الدفاع عن الجمعية وإبراز اهدافها امام افراد المجتمع وأصحاب القرار، حتى يؤيدوا مهامها وبالتالي دعمها ماديا وبشرياً ومعنوياً. بينما نجد فئات الاجوبة المتبقية تعبر عن المعوقات التي ترتبط بعلاقة الجمعيات الشبابية بالمؤسسات الرسمية للدولة. وهنا تظهر هذه العراقيل في شكل اقتراحات من رؤساء الجمعيات حيث نقرأ في اتجاه اعلى نسبة، وهي تطالب بفتح الانتداب لغير رؤساء الجمعيات حتى يتفرغ المتطوعون للفعل الجماعي، كما تطالب بتهيئة المقرات وتجهيزها. فهي تعتقد ان هذا من العوامل التي تسهل عمل الجمعيات الشبابية، اذ بذلك يصبح لها الوقت الكافي والإمكانيات كي تتفرغ لإعداد البرامج وتنفيذها. وما تجدر الإشارة اليه هو ان قانون الجمعيات رقم 06/12 يسمح بالانتداب لرؤساء الجمعيات، وهذا قد يكون كافي اذا ما احيط بحرية الفعل الجماعي وديمقراطية التصرف.

وبعدما تعرفنا على اعمال الجمعيات الشبابية، واهم المعوقات التي تعترض نشاطها، نقدم في الاتي اهم النتائج المتوصل اليها.

2.2.4 نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية لعينة من الجمعيات الشبابية التي تنشط بحقل الشباب والإدماج المهني بولاية تمناست، اتضح لنا ان هاته الجمعيات رغم انها تفتقد الكثير من الخبرة والتجربة في ممارسة الفعل الجماعي، إلا انها تبذل مجهود معتبر لضمان تطوير الشباب ماديا ومهنيا واجتماعيا. فمن خلال التعرف على اعمال هذه الجمعيات والعراقيل التي تحول دون تنفيذ هذه المساعي، تحصلنا على بعض النتائج وهي كما يلي:

1- ان غاية الجمعيات الشبابية هو اشاعة روح التضامن والتكافل في المجتمع، مما يؤشر على الحس التضامني الكبير الذي يتمتع به مؤسسي الجمعيات الشبابية، اثر القيام بأعمال ونشاطات اجتماعية ومهنية هادفة، غايتها تعزيز التلاحم والترابط الاجتماعي بين اعضاء المجتمع الواحد.

2- من خلال الاهتمام بالشباب لدى الجمعيات محل البحث، تسعى هاته الاخيرة لمساعدة الدولة على تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية في مجال سياسة التشغيل، وهو ما يولد الشعور بالانتماء والولاء للمجتمع لدى هذه الفئة، الامر الذي ينتج عنه تماسك اجتماعي قوي في مجتمع تحقق به المخاطر الاجتماعية (المخدرات، التفكك الاسري، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...).

3- هناك وعي بأهمية الانتقال من الاطار الفردي في عملية الادماج المهني، الى اطار اجتماعي منظم او شبه منظم يهدف الى حل المشكلات الاجتماعية فردية كانت او جماعية، ومنه امسى الادماج المهني في مجال افعل الجماعي شريك لمؤسسات الدولة في مجال سياسة التشغيل والتنمية بصفة عامة.

4- كلما توفرت الامكانيات المادية والمعرفية لجمعيات الشباب، كلما كان اداء عملها اقرب الى الفعالية والنجاح، وأمكنها الحفاظ على مبادئها وعدم انحرافها عن اهدافها الاساسية الى ممارسات سياسية او دينية او اقتصادية.

4. خاتمة:

من هاته الدراسة تبين لنا ان ممارسة الفعل الجماعي في اطار المجتمع المحلي، هي عملية في حالة تفاعل ودينامكية دائمة بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها، من خلال الجمعيات المنتمية اليها. إذ تتم صياغة جمعيات الشباب وفقا لجملة من المؤثرات والخبرات التي يعيشها الشباب في إطار بيئته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومنه فإن نمو الشباب البطال وازدهاره مرهون بمدى ما تتيحه له هذه البيئة من حرية النمو والازدهار من خلال ممارسات الفعل الجماعي، وعدم الاكتفاء فقط بما تتيحه مؤسسات الدولة في سياسة

التشغيل. فقد أثبتت الدراسات والتجارب ان المجتمع المدني من خلال منظماته اصبح يقدم الاضافة المرجوة في اطار التنمية سواء على المستوى المحلي او على مستوى الدولة ككل. فبرغم من قلة الامكانيات المادية والمعرفية لجمعية الشباب موضوع الدراسة، إلا انها تقوم بمجهودات معتبرة من اجل ادماج مهني فعال للشباب يمكنهم من مواجهة صعوبات وتحديات عالم الشغل في الجزائر، خصوصا في سوق عمل تميل الى الركود اكثر منها ميلا الى سوق عمل محكمة، فرص مناصب الشغل المتاحة فيها لا تتناسب والتزايد الطردي لعدد الباحثين عن العمل.

5.المراجع:

1. البيج، حسين علوان (1998)، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، المستقبل العربي، العدد236، ص 89.
2. عزمي بشارة،(1998)، المجتمع المدني ،دراسة نقدية . مركز دراسات الوحدة العربية، ص 26.
3. الجابري، محمد عابد، (1993)، شكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 167. ص 8.
4. الجنحاني الحبيب ،وسيف الدين عبد الفتاح،(2003)، المجتمع المدني وابعاده الفكرية، دمشق ،دار الفكر، ص 30- 31.
5. ابو النصر، مدحت محمد، (2007)، ادارة منظمات المجتمع المدني، القاهرة ،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص 32.
6. ابوالنصر، نفس الرجوع. ص 72.
7. Boudon R et autres, 1990, Dictionnaire de la sociologie, Darouse Aubin Imprimeur, Paris, p 21.
8. صادق محمد نبيل (1983) ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مصر ،مكتب الشرقاوي للطباعة، ص 256.
9. سعدون يوسف ، (ب ت)، علم الاجتماع ودراسة التغيرات في المؤسسات الصناعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص42.
10. حسين رحيم، (2012)، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، السنة العشرون، ص 135.

11 نفس المرجع، ص 136.

12 نفس المرجع، ص 139.